

التعاون الاقتصادي للإمراسمالي

للدكتور إبراهيم رشاد بك

مدير التعاون

لست أدري أمن حسن حظ التعاون أم من سوء طالع له أن يسمى "تعاوناً" فإن هذه الكلمة شائعة بين الناس ، وهي تعني عندهم التضامن والتكاتف والتآزر والاتحاد وكل ما يتصل بهذا المعنى الجليل ، ولكن التعاون — كما ابتدع في أوروبا وكما نمارسه في مصر — نظام "اقتصادي" محدود المعنى ، مفصل القواعد . وما نحن أولاء نستعمل كلمة "التعاون" على وجهين : الوجه العام الذي يراد به التضامن ، ويتناوله الكتاب والأدباء من جميع نواحيه السياسية والأدبية والنسائية والصحية وغيرها ، والوجه الخاص الذي يقصد به الحركة التعاونية والاقتصادية والاجتماعية .

وهذه الحركة عالمية لم يغفل منها قطر من أقطار العالم المتعدن ، وهي ترمي إلى إسعاد الطبقتين الدنيا والوسطى ، وتوفير الرخاء والهناء لهم وفق أساليب معينة .

وهذه الأساليب بعيدة كل البعد عن أساليب العنف والهدم ، فهي تقوم على التطور لا على الطفرة ، وتتذرع بالسلم حتى حيال أشد المذاهب الاقتصادية مخالفة لروحها ومناوأة لغايتها ، وأعني به المذهب الرأسمالي .

وهأنذا أضع تحت نظر القراء ثلاثة أنواع مختلفة للتعاون عساهم باستيعابها أن يقدرُوا موقف التعاونيين من غيرهم ، وأن يزونا مكانة التعاون في العالم ، وأن يدركوا ملاءمته لحياتنا القومية ، وضرورته لنهضتنا الحديثة ، وتلك النواحي الثلاث هي :

أولاً — الفرق بين المذهب التعاوني والمذهب الرأسمالي .

ثانياً — التعاون بأنواعه ومكانته في مختلف البلدان وفي بلادنا .

ثالثاً — الأسباب التي تجعلنا نعتقد أن التعاون هو أكفل النظم الاقتصادية والاجتماعية للنهوض بالشعب المصري .

الفرق بين المذهب التعاوني والمذهب الرأسمالي

إن معنى الرأسمالية أن يقوم صاحب المال بمفرده أو بالاشتراك مع أمثاله بعمل يستثمر فيه الأموال بطريقة منظمة تضمن له أجزاء الربح .

أما التعاون فمعناه اشتراك جماعة من متوسطي الحال في التعامل لا بقصد الربح على حساب الغير ، بل توحيداً لجهودهم وأموالهم ، وخدمة لأنفسهم جماعة وأفراداً .

وفي ظل النظام التعاوني يتقاضى حملة الأسهم فائدة معقولة لا أكثر ولا أقل ، ويتقاضى العاملون جزاءهم الحق من الأجر ، فليس هناك استغلال من طائفة لأخرى من شأنه أن يقسم الناس إلى أغنياء وفقراء .

ولما كان باب الجمعية التعاونية مفتوحاً لمن كان مقبلاً بالناحية ، ومن حسن خلقه ، دون تفرقة في الحقوق بين حامل السهم الواحد وحامل العدد من الأسهم ، فقد ضمن الناس الانتفاع بالتعاون مع توافر العدل وشمول المساواة للجميع .

هذا كله يقع تحت الوجهة المادية للتعاون ، وليس للرأسمالية من وجهة غيرها . ولكن للتعاون غاية اجتماعية لا تعد تلك الوجهة المادية سوى وسيلة لها . فان التعاونيين يعتقدون أن توافر المادة أمر ضروري لتحسين الحالة الاجتماعية . ولذا يحرصون دائماً على تخصيص جزء محترم من أرباحهم للقيام بمختلف الأعمال التي ترفع مستواهم الاجتماعي ، وكذلك مستوى البيئة التي يعيشون فيها . ناهيك بما تهبطه الجمعية لأعضائها من فرص لتحسين معلوماتهم التجارية والمالية ، وتدريبهم على الأساليب الحديثة للأخذ والعطاء ، وزيادة ثروتهم من الثقافة العامة . وناهيك بما يبذره التعاون في نفوس الآخذين به من روح التضامن والحرص على مصلحة المجموع والاضطلاع بالمسؤوليات ، والتعود على الشورى والنظام ، وتوطيد الروح الدستورية في النفوس . وهذه الأخلاق لا تلبث أن تخرج عن نطاق الجمعية التعاونية إلى منطقتي القرية ، ثم إلى البلدة ثم إلى الوطن بأجمعه ، ومن ثم نجد الفرد التعاوني "مواطناً فاضلاً" ومثالاً حسناً لغيره من المواطنين .

التعاون وأنواعه

ومكانته من مختلف البلاد الأجنبية وفي بلادنا

في كل أمة متحضرة حركة تعاونية تتناول ريفها وحضرها ، فتقوم فيها الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة من زراعية ومنزلية ومالية وصناعية ، وبعض هذه الجمعيات محلية تخدم قرية أو بلدة ، وأعضاؤها أفراد ، وبعضها مركزية تخدم إقليما أو قطرا ، وأعضاؤها جمعيات محلية ، وكل هذه الجمعيات يختلف أنواعها تخدم فكرة واحدة هي تحسين حالة الشعب اقتصاديا ، ورفع مستواه اجتماعيا ، ورائدها في ذلك شعارها العالمي : "الفرد للمجموع والمجموع للفرد" ذلك الشعار الذي يرمي إلى توحيد مصلحة الفرد ومصلحة المجموع بحيث لا يكون هناك تنافر بينهما بل توافق وأندماج ، فينتج تفكير الفرد والأمة وجهدهما إلى هذه المصلحة المزدوجة وتحقيقها ، وحل هناك ضمان أقوى من ذلك لإصلاح حال الشعب ؟

ولما كانت الاحاطة بمكانة التعاون والتعاونيين في مختلف البلدان لا تتسع لما هذه الصفحة أو الصفحات ، فإنني سأكتفي بذكر بعض البيانات العامة عن مملكتين فقط ، إحداهما إنجلترا زعيمة الحركة التعاونية المنزلية في العالم ، والأخرى الدانيمارك رائدة الحركة التعاونية الزراعية :

عدد الجمعيات المنزلية	١٢٠٠	...	...	...	...	...	جمعية تقريبا
عدد الأعضاء حوالي	٨	...	...	...	...	...	ملايين عضو
رأس المال المدفوع نحو	١٥٥	...	...	...	...	...	مليون جنيه
قيمة المبيعات في السنة الماضية نحو	٢٦٠	...	...	...	...	...	مليون جنيه
الجمعيات الزراعية أكثر من	٤٠٠٠	...	...	...	...	...	جمعية
عدد الأعضاء نحو	١ ٢/٤	...	...	...	...	...	مليون عضو
قيمة معاملات الجمعيات مع أعضائها	١٣٠	...	...	...	...	...	مليون جنيه إنجليزي تقريبا

... إنجلترا ...

الدانيمارك

إذن ليس عجيبا أن نلقب الدانيمارك التي لا يزيد عدد سكانها على ٣ ٣/٤ مليون نسمة "بالدولة التعاونية" .

أما في مصر فيوجد الآن نحو ٧٩٤ جمعية تعاونية عدد أعضائها ٨٥ ألف عضو تقريبا ، ورأس مالها المدفوع نحو ٢٦٠ ألف جنيه ، أما مبالغ الاحتياطي فقد قدره ٧٥ ألف جنيه ، وبلغت قيمة خدمات الجمعيات في السنة الأخيرة حوالي ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

لماذا نعتقد أن التعاون أكثر النظم ملاءمة لنا

نحن الآن في مصر على أبواب الدخول في ميدان الرأسمالية في نطاق واسع ، فيجدر بنا أن نتبصر في الأمر وأن نعى بالتعاون عناية خاصة لعلنا نستطيع أن نحول سكان السفينة من الرأسمالية الى التعاون من أول الأمر ، وبذا نتفادى جهد الطاقة تلك العلل الاجتماعية التي جاءت أوروبا في ركاب الرأسمالية ، فأدت الى اتساع الفروق بين الطبقات ، وما تبع ذلك من قلب للنظام العام ، كما فعلت روسيا من ثورات وحروب داخلية ومن تعديل أو ترقيع في النظم لا يحدى . ونحن في غنى عن كل ذلك إذا تداركنا الأمر منذ البداية وأقنا حياتنا الجديدة على أساس تعاوني سليم يكفل للجميع عدالة الانتفاع بثروة البلاد المادية والأدبية . وهذا الوضع التعاوني مع سلامته هو أكثر النظم موافقة لميولنا القومية التي لا تقبل الطفرة بل تروم التطور الثابت والتقدم الوئيد . وهناك أيضا انسجام بين التعاون وبين آدابنا القومية المستمدة من الدين والحكم اذ تقول : ”وتعاونوا على البر والتقوى“ و ”الدين المعاملة“ و ”الناس بنجر ما تعاونوا“ و ”خادم القوم سيدهم“ و ”يد الله مع الجماعة“ .

إننا اليوم نبدأ عهدا جديدا من تاريخنا ، فقد وكل الاستقلال أمورنا لنا ، ونحن أمة ذات ثروة طبيعية وذات قوة معنوية ، فينبى لنا أن نتدبر بالأخلاق التعاونية الصحيحة ، فنعتمد على أنفسنا ونتكاتف جميعا على العمل الصالح ، ورائد كل منا التكوين المادى والأدبى لا لشخصه فقط ، بل لبيته كلها ولما وطنيه جميعهم ، وبهذا وحده يعلو المستوى المادى والأدبى للشعب . لنا أول الداعين الى التعاون في مصر ، فقد دعا إليه قبلنا ”عمر لطفى“ و ”السلطان حسين كامل“ و ”سعد زغلول باشا“ و ”فتح الله بركات باشا“ . وما كان لهذه الشخصيات البارزة أن تدعو اليه وتجاهد في سبيله إلا بعد إيمان بنفقه ، وإدراك أنه ضمن الوسائل للنهوض بالشعب ، وإن الحكومة العاملة على تنظيم بيتنا — كما يقول الانجليز على هذا الأساس — لى الحكومة الموافقة حقا .

ولما كانت طريق الإصلاح السليم واضحة مبعدة ، وهى طريق التعاون ، فلا داعى لسلوك طرق أخرى للإصلاح الإجتماعى ليست كالتعاون مضمونة الغاية ، ولا مأمونة المسلك . ولو توحدت جهودنا حكومة وشعبا في طريق واحد نجعله ”الطريق السلطانى“ كما جرى الاصطلاح ، لكسبنا كثيرا ولحققنا ما نصبو اليه من رقى وفلاح ما

ابراهيم رشاد